التدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية في ضوء التحول الرقمي

د. مهند الدكاش

محاضر في عدد من الجامعات في مجال المصارف والتمويل الإسلامي

يُعَدُّ التدقيق الشرعي الداخلي أحد أبرز الركائز التي قامت عليها المصارف الإسلامية، فهو يلعب دوراً محورياً في التأكد من الالتزام الشرعي ودعمه وتعزيزه؛ سواءٌ من خلال التأكد من انضباط العمليات وتنفيذها وفق المرجعية الشرعية المعتمدة، أو من خلال التوصيات البناءة التي يقدمها لتصحيح المسار وتحسين إجراءات العمل وسد الثغرات الموجودة.

بعد التحول الرقمي المتسارع الذي بدأ العالم يشهده مؤخراً في مختلف الصناعات ومنها الصناعة المالية الإسلامية؛ كان لا بدَّ للتدقيق الشرعي الداخلي من مواكبة ذلك التَغيّر الكبير على مستوى الأدوات وعلى مستوى الأشخاص؛ وذلك لضمان دوره وفاعليته المعول عليها في رفع الالتزام الشرعي في المصارف الإسلامية.

ومن خلال نظرة فاحصة لواقع التدقيق الشرعي الداخلي، يمكن الحديث عن ثلاثة مستويات تحتاج إلى إعادة نظر من لجان التدقيق ومدراء التدقيق الشرعي الداخلي وهي:

المستوى الأول: فِرَق التدقيق الشرعي:

المدققون الشرعيون هم عصب هذه المهنة، وبالتالي لا بدَّ من العمل على وضع خطط دورية لضمان مواكبتهم لجميع الأنظمة الآلية الجديدة، وتحديث دليل عمل التدقيق الشرعي في الإدارة بجميع المنتجات والعقود الجديدة المستخدمة في تلك الأنظمة والمنصات، وبيان دورة كل منتج وفق المعتمد من جهات الفتوى، إذ كيف للمدقق أن يدقق على تلك الأنظمة بدون أن يكون على دراية كافية بها وبآلية عملها؟ وكيف له كذلك أن يحكم على صحة المستندات التعاقدية الرقمية المستخدمة فيها وغيرها من الأمور كالرسوم مثلاً دون أن يكون ما تم اعتماده من جهات الفتوى واضحاً في مستنداته كدليل التدقيق وبرنامج التدقيق؟ فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، وبدون ذلك سيفقد المدقق الشرعي البوصلة في عمله، وهذا إهدارٌ للموارد (الجهد والوقت).

ولا بدَّ من الإشارة في هذه المرحلة إلى أهمية وجود من يتقن تدقيق الأنظمة من ناحية شرعية (IT Shari'a Audit)، وهذا يعطي قيمةً مضافةً أكبر للتدقيق الشرعي، فمن جهة يمكن للفريق أن يكتشف أي خلل شرعي في بنية النظام أو المنصة، وكذلك تكون توصياتهم مشتملة على بعض الجوانب الفنية التي تهدف إلى تطوير الالتزام الشرعي من جهة أخرى، وهذا يمكن تحقيقه من خلال تطوير مهارات شخص أو اثنين من فريق التدقيق الشرعي في هذا المجال.

والذي أراه من المعطيات الحالية والتحول الرقمي المتسارع (والله أعلم)، أن مهنة التدقيق سيطرأ عليها تغييرات في آلية نشاطها، ومكان نشاطها، فربما يقل نشاطها اللاحق على العمليات نفسها، وسيتركز بنسبة كبيرة على تدقيق الأنظمة، والتأكد من ضبط سير العملية في النظام نفسه؛ فإن وُجِدَ في برمجة النظام خطأ واحد، فسيتكرر الخطأ في جميع العمليات المنفذة، وإن تم ضبطه بدقة، فستكون نسبة الخطأ شبه معدومة، ومن المعلوم في علم التدقيق أنه كلما قَوِيَ النظام قَلّتِ العَيّنة وكلما ضَعُفَ النظام زادت العينة.

وكذلك تجدر الإشارة إلى أن بعض أقسام التدقيق الشرعي الداخلي قد بدأت منذ زمن بالتدقيق من خلال النظام (Internal Shari'a Audit software) ومن أمثلة تلك البرامج (Teammate) وغيره، وهو ما يساعدها على تحسين الأداء، واختصار الوقت والجهد، وتوحيد المخرجات وتخفيف الأخطاء البشرية، وسهولة الأرشفة واستخراج التقارير والإحصائيات.

ومن المهم أن يَطّلع رئيس التدقيق الشرعي الداخلي على التقييم الذاتي للمخاطر ونظم الرقابة الداخلية، والتي يُعِدُّها قسم إدارة المخاطر عادة بشكل سنوي؛ فربما تضمنت مخاطر عدم التزام شرعي.

المستوى الثاني: متطلبات الدعم والتنسيق داخل المصرف:

تفرض التغيرات التقنية المتسارعة على مختلف الأقسام في الإدارة الواحدة، وكذلك على الإدارات على مستوى المؤسسة مستوى آخر من التنسيق والتنظيم، ومن ذلك أن يكون لفريق التدقيق نفسه إمكانية الوصول لجميع ما يتم اعتماده بشكل مباشر وفق آليات جديدة مستحدثة، فيكون فريق التدقيق الشرعي على اطلاع دائم على أي جديد على مستوى المنتجات والمستندات التعاقدية والأنظمة الآلية والرسوم وغيرها، وإن تعذر ذلك حالياً؛ فأضعف الإيمان أن يتم إرسال ما تم اعتماده من منتجات ومستندات أو رسوم أو غير ذلك إلى قسم التدقيق الشرعي وقت اعتماده بآلياتٍ محددةٍ وفق دليل عمل معتمد وموقع

من الأطراف ذات الصلة؛ وذلك بغرض تحديث دليل التدقيق الشرعي وأوراق العمل بشكل دوري وفق ذلك.

ومن جهة أخرى فالتنسيق بين التدقيق الشرعي الداخلي وأقسام العمل المسؤولة عن تلك الأنظمة والمنصات في المؤسسة بغرض إصدار تقارير بصيغة متفق عليها يسهل عمل فريق التدقيق الشرعي، فالتقارير (كتقارير العمليات المنفذة وتفاصيلها، وتقارير الرسوم المستقطعة وغيرها) يمكن أن يستفيد منها الفريق ويختصر من خلالها الأوقات والجهود، ولكن لا بدَّ أن تكون التقارير منضبطة وفق متطلبات التدقيق الشرعي ابتداءً حتى تكون نتائجها صحيحة انتهاءً.

المستوى الثالث : متطلبات الدعم والتنسيق على مستوى الدولة والصناعة :

الواقع الحالي يشير إلى أنه لا بدَّ من تنسيق الجهود وتبادل الخبرات بين المصارف الإسلامية على مستوى الدولة؛ بغرض تحسين نشاط التدقيق الشرعي في تلك البنوك ودعم أدواته، وبالتالي رفع الالتزام الشرعي فيها، ولا بدَّ للجهات الإشرافية كالبنوك المركزية أن تلعب دوراً فاعلاً في ذلك من خلال إقامة اجتماعات تنسيقة بشكل دوري (نصف سنوي مثلاً) لرؤساء التدقيق الشرعي، وورش عمل متخصصة لهم. وكذلك على مستوى الصناعة المالية الإسلامية ككل، فهذا مطلوب، وبعض الدول متقدمة أكثر من غيرها في مجال التقنية المالية والأنظمة، فتستفيد من تجربتها دول أخرى.

إن التغيرات المتسارعة تفرض على المعنيين بالتدقيق الشرعي الداخلي التحرك العاجل لوضع الخطط وبدأ العمل للوفاء بالأمانة التي أنيطت بهم، والتأكد من وصول مؤسساتهم لمستوى الالتزام الشرعي المطلوب.